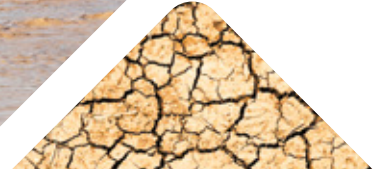
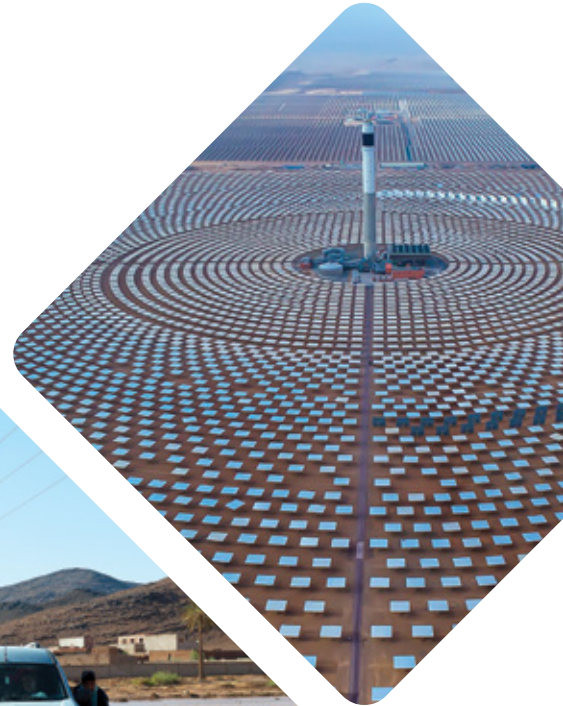




مشكلة مزدوجة؟

تقييم المخاطر المناخية والمادية والمخاطر المرتبطة
بالتحول الطاقى التي تواجه القطاع البنكي المغربى

أبريل/نيسان 2024



مشكلة مزدوجة؟

تقييم المخاطر المناخية والمادية والمخاطر المرتبطة
بالتحول الطاقى التي تواجه القطاع البنكي المغربي

أبريل/نيسان 2024

برنامج المساعدة الفنية المشترك بين بنك المغرب والبنك الدولي

© 2024 البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي

1818 H Street NW Washington DC 20433

هاتف: 202-473-1000

موقع الإنترنت: www.worldbank.org

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهة نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو الإجراءات أو الاستنتاجات المبينة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمُسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أية خريطة في هذا العمل أي حكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبر، قديماً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصریح.

الحقوق والأدون

تخضع محتويات هذه المطبوعة لحقوق التأليف. ولأن البنك الدولي يُشجّع على نشر معارفه، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا التقرير كلياً أو جزئياً لأهداف غير تجارية ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل.

نسبة العمل لمؤلفه/مؤلفيه يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي (2024) تقرير "مشكلة مزدوجة؟ تقييم المخاطر المناخية والمادية والمخاطر المرتبطة بالتحول الطاقوي التي تواجه القطاع البنكي المغربي"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

يجب توجيه أي استفسارات عن الحقوق والترخيص بما في ذلك حقوق التبعية إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:
pubrights@worldbank.org ; البريد الإلكتروني: 202-522-2625 ; فاكس: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA

مرجع الصور غير المملوكة للبنك الدولي: istockphoto.com

تصميم الغلاف وتخطيطه: كين تشونغ

شكر وتقدير

قاد البنك الدولي وبنك المغرب المغربي إعداد هذا التقرير بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية والصندوق العالمي لتمويل مواجهة المخاطر.

وضم فريق العمل المشترك بين البنك الدولي وبنك المغرب والمسؤول عن إعداد هذا التقرير مارتين غيرت يان ريجلينك (رئيس فريق العمل)، ورضا أبو تاج الدين، وأنطوان بافاندي، ودره برايس، وتيبو بوسيل دو بورغ، وفابيو سيان، وإما دالهيوجسن، وميكايل دولك، وأوليفيه ماسيتي، وراشيل موك (البنك الدولي)، وهبة زاهوي، ونبيل بدر، ونجوى محوري (بنك المغرب)، وذلك تحت إشراف جبريلا أدامو عيسى وأوليفيه ماهول (البنك الدولي). وقام بتصميم التقرير وغلافه كين تشونغ.

وقد استفاد التقرير استفادة كبيرة من الإسهامات والتعليقات والآراء القيمة التي قدمها خافيير دياز كاسو، وهينك يان ريندرز (البنك الدولي)، ونيكولا آن رينجر (مجموعة أكسفورد للتمويل المستدام).

ملخص تنفيذي

ثمة وعي متزايد على مستوى العالم بالآثار المحتملة لتغير المناخ على الاستقرار المالي. ويمكن تصنيف المخاطر المالية المتصلة بالمناخ على نطاق واسع إلى فئتين: (1) المخاطر المادية المناخية، وهي مخاطر مالية ناجمة عن الآثار التدريجية والمفاجئة لتغير المناخ (في المقام الأول الجفاف والفيضانات في حالة المغرب، كما يتضح من موجة الجفاف الشديدة المستمرة والفيضانات الأخيرة)؛ (2) مخاطر التحول المناخي، وهي مخاطر مالية يمكن أن تنجم عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، على سبيل المثال، بسبب التغيرات في السياسة المناخية أو التكنولوجيا أو اتجاهات السوق. ويهدف هذا التقرير إلى التوصل إلى فهم أفضل لتأثير هذه المخاطر المناخية على القطاع البنكي في المغرب. ويشمل ذلك فهم عمليات واستثمارات ومخاطر القطاع البنكي في القطاعات والمناطق القابلة للتأثر بالمخاطر المناخية والمادية ومخاطر التحول الطاقى، وكذلك القياس الكمي للآثار المناخية على المراكز المالية للبنوك في ظل سيناريوهات مختلفة. ويُقيّم هذا التقرير أيضاً الممارسات الحالية لإدارة المخاطر في القطاع البنكي المغربي والاستجابة الرقابية للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

ويتعرض القطاع البنكي المغربي لمخاطر مناخية مادية، لا سيما الفيضانات والجفاف. ويمكن أن تؤثر الكوارث الطبيعية على الممتلكات وأصول الشركات وثروات الأسر المعيشية وأرباح الشركات، مما قد يقلل بدوره من قدرة المقترضين على خدمة ديونهم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يواجه منتجو المحاصيل ومربو الماشية خسائر اقتصادية كبيرة من جراء موجات الجفاف، وهو خطر طبيعي يتعرض له المغرب بشكل خاص. وهذا يعني أن البنوك التي لديها عمليات واستثمارات في القطاع الفلاحي يمكن أن تتأثر بشكل مباشر بالمخاطر المادية المناخية، في حين أن البنوك التي لديها عمليات واستثمارات في قطاعات أخرى مرتبطة بالقطاع الفلاحي من خلال سلسلة القيمة (مثل الصناعات الغذائية والسياحة) قد تتأثر سلباً أيضاً. وفي حالة نوبات الجفاف الشديدة، قد تتأثر قطاعات أخرى أيضاً، على سبيل المثال، عندما يؤثر شح المياه والقيود المفروضة على المياه على مستخدمي المياه للأغراض غير الفلاحية. ويتعرض المغرب أيضاً بشدة لمخاطر الفيضانات، خاصة حول الشريط الساحلي، حيث يتركز معظم السكان والنشاط الصناعي. ويمكن أن تؤثر الفيضانات على القطاع البنكي من خلال خفض قيمة الأصول والممتلكات (على سبيل المثال، قروض الرهن العقاري). ويمكن أن تؤدي الفيضانات أيضاً إلى تعطيل مرافق البنية التحتية الرئيسية مثل شبكات الطرق والاتصالات. وقد يؤدي هذا بدوره إلى خسائر اقتصادية في قطاعات مثل النقل والسياحة والفلاحة ويؤثر سلباً على البنوك التي لديها عمليات واستثمارات في هذه القطاعات.

وتتركز المحافظ الائتمانية للبنوك المغربية جغرافياً في عدد قليل من الجهات (المناطق)، ولدى بعض البنوك أيضاً معدلات تركز عالية في قطاعات محددة، ويتعرض نحو ثلث عمليات الإقراض البنكي لقطاعات محددة لمخاطر مادية عالية. وتشكل الدار البيضاء والرباط ومراكش مجتمعة 77% من إجمالي المخاطر الائتمانية. ولدى بعض البنوك محافظ ائتمانية شديدة التركز في عدد قليل من القطاعات، مثل الفلاحة. ولهذا آثار مهمة على أوضاع المخاطر المناخية التي تتعرض لها البنوك، لأن بعض القطاعات أكثر عرضة من غيرها للتأثر بالكوارث المرتبطة بالمناخ. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر موجات الجفاف تأثيراً مباشراً على قطاعي الفلاحة والمياه، ويترتب على ذلك آثار غير مباشرة على قطاعات أخرى في سلسلة القيمة الفلاحية، مثل الصناعات الغذائية. وتتركز نسبة كبيرة من عمليات الإقراض البنكي في المناطق المعرضة لموجات الجفاف، بما في ذلك أجزاء من جهتي مراكش-أسفي وسوس ماسة اللتين شهدتا معدلات تاريخية عالية من موجات الجفاف الفلاحي. ويمكن أن تؤثر الفيضانات على معظم القطاعات إلى حد ما، إذا كانت أرصدها الرأسمالية في مناطق متضررة من الفيضانات. وتأتي نسبة كبيرة من عمليات الإقراض البنكي في الأقاليم المعرضة لفيضانات الأمطار الغزيرة أو الأنهار، بما في ذلك الرباط وسلا ومراكش. وبالنظر إلى مخاطر الجفاف والفيضانات، فإن ما يقرب من ثلث عمليات الإقراض البنكي موجهة إلى القطاعات التي تعاني بشكل خاص من مخاطر مناخية مادية عالية (وإن كان من المحتمل أيضاً أن تتأثر قطاعات أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر بالمخاطر المناخية).

وتشير نماذج الكوارث إلى أن تغير المناخ سيضخم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الفيضانات وموجات الجفاف. ويظهر ذلك في مجموعة متنوعة من فترات العودة حسب النماذج المعدة، مع تضخيم الأضرار بسبب الوقائع المناخية المتكررة والوقائع المناخية النادرة للغاية. فعلى سبيل المثال، تُقدر الأضرار المباشرة والآثار غير المباشرة قصيرة الأجل لسيناريو "المناخ الحالي" بموجة جفاف تحدث مرة واحدة كل 500 سنة على مدى فترة الواقعة التي تمتد إلى 3 سنوات بنحو 41.8 مليار درهم مغربي. وستزيد هذه الأضرار والآثار بشكل كبير في ظل ظروف تغير المناخ، وسيؤدي ذلك إلى أضرار بقيمة 58.6 مليار درهم في إطار مسار التركيز التمثيلي (RCP) 4.5 لسيناريو 2050 (زيادة بنسبة 40%) و69.5 مليار درهم وفق مسار التركيز التمثيلي (RCP) 8.5 في إطار سيناريو 2050 (زيادة بنسبة 66%). ومن ناحية أخرى، تشير نماذج الكوارث إلى أنه بالنسبة للفيضانات، تُقدر الأضرار المباشرة والآثار غير المباشرة على المدى القصير لسيناريو "المناخ الحالي" بموجة فيضان مرة واحدة كل 500 سنة بواقع 80 مليار درهم مغربي في حالة فيضانات الأمطار الغزيرة. ومن المتوقع أن يزداد الأثر المباشر للفيضانات نتيجة لتغير المناخ. وفيما يتعلق بفيضانات الأمطار الغزيرة، تزداد الآثار المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير بنسبة 8% تقريباً لتبلغ قيمتها 86.7 مليار درهم مغربي بحلول عام 2050 وفق السيناريو (RCP 4.5)، ونحو 30% إلى 104.8 مليارات درهم بحلول عام 2050 وفق السيناريو (RCP 8.5). وتستند هذه النمذجة إلى التغيرات المتوقعة في معدلات هطول الأمطار الشديدة على مستوى المملكة، لكن بعض أجزاء المغرب قد تشهد اتجاهات مختلفة متزايدة أو متناقصة في هذه الوقائع المناخية الشديدة.

ويشير تحليل الاقتصادي الكلي والتحليل المالي إلى أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تفاقم أثر موجات الجفاف على مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات المالية. واستناداً إلى البيانات التاريخية، يشير النموذج إلى أن موجات الجفاف التي تحدث مرة واحدة كل 500 سنة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الإنتاج في قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى آثار مختلفة على الاقتصاد الكلي، بما في ذلك خسائر سنوية في إجمالي الناتج المحلي تصل إلى 1.8 نقطة مئوية في حالة نوبة جفاف تمتد لعدة سنوات. وقد يؤدي هذا بدوره إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة واحتمال التخلف عن السداد في قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات. فعلى سبيل المثال، تزيد النسب السنوية للقروض المتعثرة في قطاع الفلاحة من 7.8% إلى 10.5% (بلغت النسبة الوسيطة للقروض

المتعثرة 8.9% خلال فترة المحاكاة البالغة 5 سنوات). ويمكن أن تراجع نسبة كفاية رأس المال أيضا بمقدار 3.3 نقاط مئوية (بمتوسط انخفاض قدره 1.3 نقطة مئوية خلال فترة المحاكاة البالغة 5 سنوات). ومن المهم ملاحظة أن الآثار قد تكون أعلى، حيث لا يتم تحديد جميع مسارات الانتقال في النمذجة. وعلى الرغم من أن آثار الاقتصاد الكلي على القطاع المالي قد تكون أقل وضوحاً بالنسبة للوقائع ذات فترات العودة الأقل، فإن مثل هذه الأحداث يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على ففرادى الشركات وتؤثر على سبل كسب العيش ومستويات الفقر. ويشير التحليل إلى أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تفاقم أثر موجات الجفاف على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات القطاع المالي. وتجدر الإشارة إلى أن الأثر على المتغيرات المالية يمكن أن يتضاعف تقريباً في السيناريو الأكثر الشدة (سيناريو المسار التمثيلي RCP 8.5 لعام 2050) مقارنة بسيناريو موجة جفاف واحدة كل 500 سنة في ظل الظروف المناخية التاريخية. وفي ظل هذا السيناريو، تقدر خسائر إجمالي الناتج المحلي بنحو 3.5 نقاط مئوية، ويقدر متوسط الانخفاض في معدل كفاية رأس المال لفترة المحاكاة البالغة 5 سنوات بنحو 2.2 نقطة مئوية.

وعلى غرار ذلك، يشير تحليل الاقتصاد الكلي إلى أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تفاقم أثر الفيضانات على مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات المالية، وإن كان الأثر أقل بكثير مقارنة بسيناريوهات الجفاف. واستناداً إلى البيانات التاريخية، يشير النموذج إلى أن الحالات الشديدة لفيضانات الأمطار الغزيرة يمكن أن تؤدي إلى خفض الإنتاج في قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى آثار سلبية مختلفة على الاقتصاد الكلي، بما في ذلك خسائر سنوية في إجمالي الناتج المحلي تصل إلى 1.6% في ظل سيناريو وقوع موجة فيضانات أمطار غزيرة مرة واحدة كل 500 سنة في ظل الظروف المناخية التاريخية. والفيضانات هي وقائع مناخية قصيرة الأجل نسبياً، على عكس موجات الجفاف، التي لها أثر مباشر أطول أجلاً. ولذلك، تشير التقديرات الواردة في النموذج إلى أن الأثر العام للفيضانات على مقاييس المخاطر المالية أقل بكثير مقارنة بالجفاف. ومع ذلك، لا يزال النموذج يبين أن الفيضانات يمكن أن يكون لها أثر سلبي على مقاييس المخاطر المالية. فعلى سبيل المثال، تزيد نسبة القروض المتعثرة السنوية بنسبة تصل إلى 0.7 نقطة مئوية للقطاع الأكثر تضرراً (الفلاحة) (تبلغ النسبة الوسيطة للزيادة 0.3 نقطة مئوية عن فترة المحاكاة البالغة 5 سنوات)، وفي الوقت نفسه تظل الخسائر السنوية في نسبة كفاية رأس المال محدودة بحد أقصى قدرة 0.2% (تبلغ النسبة الوسيطة للانخفاض 0.11 نقطة مئوية عن فترة المحاكاة البالغة 5 سنوات). وعلاوة على ذلك، يشير التحليل إلى أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تفاقم آثار الفيضانات على مقاييس الاقتصاد الكلي بشكل كبير، وذلك على الرغم من أن الآثار على مقاييس المخاطر المالية لا تزال صغيرة نسبياً (على سبيل المثال، بالنسبة لسيناريو وقوع موجة فيضان مرة واحدة كل 500 سنة في سياق المسار التمثيلي [RCP 8.5] في عام 2050، وتبلغ النسبة الوسيطة لانخفاض معدل كفاية رأس المال لفترة المحاكاة البالغة 5 سنوات 0.14 نقطة مئوية).

ويشير تحليل جزئي تكميلي إلى أن الأثر المالي لموجات الجفاف والفيضانات يختلف اختلافاً كبيراً بين البنوك. ويختلف الأثر اختلافاً واسعاً فيما بين المؤسسات، حيث من المتوقع أن تكون البنوك ذات المحافظ الأكبر حجماً للقروض الفلاحية والعائلية أكثر تأثراً بموجات الجفاف. ويشير التحليل أيضاً إلى أن العوامل الأساسية وراء زيادة القروض المتعثرة تختلف من بنك لآخر. وبالنسبة للبنوك الأكبر حجماً في المغرب، فإن الزيادة الإجمالية في القروض المتعثرة تأتي في المقام الأول من تدهور محفظة القروض العائلية الكبيرة وليس من محفظة القروض الفلاحية الصغيرة. ومن ناحية أخرى، يشير تقييم قابلية التأثر بالمخاطر إلى أن آثار الفيضانات تتركز جغرافياً.

تشير التقديرات إلى أن هناك أثراً كبيراً لمخاطر التحول المناخي على القطاع البنكي، ولكن من الممكن تديره. ومن الممكن تدير مخاطر التحول المناخي على القطاع البنكي نظراً لأن المغرب لا يتسبب في إطلاق الكثير من غازات الدفيئة، ولا يمثل سوى 0.16% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم. ومع ذلك، فإن انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى المملكة آخذة في الارتفاع (لا سيما من قطاع الطاقة)، مما قد يزيد من التعرض لمخاطر التحول المناخي في المستقبل. واستناداً إلى معدلات انبعاثات غازات الدفيئة وكثافة هذه الانبعاثات، يمكن أن تشمل الصناعات والقطاعات التي يحتمل أن تكون حساسة لمخاطر التحول الطاقى في المغرب توليد الكهرباء والنقل والتعدين والفلاحة والصناعات التحويلية والمرافق. ونظراً لأن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للمغرب، فإن الصناعات "الحساسة للتحول" قد تشمل أيضاً تلك المتأثرة بألية الاتحاد الأوروبي لتعديل حدود الكربون، مثل الصناعات المرتبطة بإنتاج الأسمنت والكهرباء والألمنيوم.

وخلص التقرير إلى أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للصناعات والقطاعات التي تُعرف بأنها شديدة أو معتدلة الحساسية للتحول الطاقى تمثل 24.3% من إجمالي القروض و43.6% من القروض المقدمة للشركات والمؤسسات غير المالية. وأعلى معدلات التعرض للمخاطر في قطاع الصناعات التحويلية (9% من إجمالي القروض)؛ والكهرباء (5% من إجمالي القروض)؛ والفلاحة (4% من إجمالي القروض). وعلى الرغم من أن معظم البنوك لديها عمليات واستثمارات أقل من 25% في الصناعات والقطاعات الحساسة للتحول الطاقى، فإن عمليات واستثمارات 4 بنوك تتجاوز 50%. ويشير التحليل إلى أن التعرض لمخاطر التحول يتركز في البنوك صغيرة ومتوسطة الحجم التي لديها محافظ ائتمانية متخصصة.

وحتى يتسنى تقدير الآثار المستقبلية لمخاطر التحول، تم إجراء تقييم لقابلية التأثر بالمخاطر على أساس سيناريوهين لأسعار الكربون. ووجد النموذج أن التقديرات تشير إلى أن 1.9% من إجمالي قروض الشركات والمؤسسات على مستوى منظومة البنوك - 0.7% من أصول القطاع البنكي - ستواجه مخاطر ائتمانية متزايدة،¹ بعد تطبيق ضريبة كربون بقيمة 25 دولاراً/طن متري من ثاني أكسيد الكربون. ومن شأن فرض ضريبة كربون بقيمة 75 دولاراً/طن من ثاني أكسيد الكربون أن يعرض 8.4% من قروض الشركات والمؤسسات على مستوى البنوك - أي 3.1% من أصول القطاع البنكي - لمخاطر ائتمانية متزايدة. وتباين النتائج بصورة كبيرة بين البنوك، مما يعكس تركيز عمليات الإقراض القطاعية المختلفة للبنوك، ونسبة عمليات الإقراض للشركات والمؤسسات غير المالية من إجمالي الإقراض، ونسبة الإقراض إلى إجمالي الأصول. ومعظم القيم المتطرفة من حيث الزيادات المرتفعة أو المنخفضة للغاية في المخاطر الائتمانية تمثل بنوكاً صغيرة ذات محافظ متخصصة.

وينبغي تفسير النتائج الكمية التي خلص إليها التقرير بحذر بالنظر إلى أوجه عدم اليقين والتعقيدات في تقدير المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ. ويمكن التهرب من شأن الآثار المناخية على القطاع البنكي وإظهارها بأقل من قيمتها بسبب أوجه عدم اليقين الكامنة في نمذجة نقاط التحول المناخية. وهناك أيضاً روابط معقدة بين آثار الاقتصاد الكلي والآثار المالية والمناخية (على سبيل المثال، التفاعل بين مخاطر التحول والمخاطر المادية أو التفاعل بين تغير المناخ والأزمات الأخرى مثل جائحة كورونا)، وهذا قد يضخم الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي نقص البيانات التفصيلية أولاً بأول (مثل البيانات المتعلقة بالمخاطر المالية وشدة انبعاثات غازات الدفيئة) وتنوع أساليب النمذجة إلى الحد من قوة التقييم ودقته. ولذلك، فالقصد من التقييم أن يكون استدلاليًا بطبيعته ويجب تحديثه مع الوقت مع تحسن فهم المخاطر المناخية.

وتمضي البنوك المغربية قدما نحو دمج مخاطر المناخ في أطر تدبير المخاطر، وإن كانت هناك حاجة إلى مزيد من العمل لدمج ذلك على نحو صحيح في أنشطتها. واستنادا إلى مسح أجري داخل القطاع البنكي (في يوليو/تموز/يوليوز 2021)، خلص التقرير إلى أنه على الرغم من ارتفاع الوعي بالمخاطر المناخية بين البنوك، فإن معظم البنوك لا تزال في المراحل الأولى من دمج المناخ في أطر تدبير المخاطر الخاصة بها، ولم تقم بإجراء تقييمات لقابلية التأثر بمخاطر المناخ. ومنذ ذلك الحين، تم إحراز تقدم مع مراعاة العديد من البنوك للمخاطر المناخية في إجراءاتها الداخلية بشأن كفاية رأس المال وتقييمه. وقد اتخذت بعض البنوك، لا سيما متعددة الجنسيات، خطوات لدمج المناخ في إطار الحكامة الخاص بها، على سبيل المثال، من خلال ضمان مشاركة مجالس الإدارة في قضايا المناخ. ويفصح عدد محدود من البنوك عن معلومات تخص المخاطر المناخية، لكن نحو نصف هذه البنوك يخطط لتعزيز الإفصاح على أساس ما تقوم به فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وبشكل عام، تدعو البنوك إلى مزيد من الإرشادات والبيانات وبرامج بناء القدرات من السلطات والمنظمات الدولية للمساعدة في تقييم المخاطر المناخية وتدبيرها.

وحدد بنك المغرب بالفعل تدبير المخاطر المناخية بوصفه أولوية رئيسية. وأصدر توجيهاً بشأن تدبير المخاطر المالية المناخية والبيئية في عام 2019، وهذا التوجيه يقدم إرشادات رفيعة المستوى للبنوك. وفي المرحلة المقبلة، يعتزم بنك المغرب وضع إرشادات رقابية أكثر تفصيلاً استجابة لمخاطر المناخ، لا سيما فيما يتعلق باختبارات القدرة على تحمل الضغوط وإعداد التقارير. ويعمل بنك المغرب أيضاً على دمج المخاطر المناخية في الأدوات والممارسات الرقابية اليومية، على سبيل المثال، أعمال التقييم ووضع التقديرات في إطار عملية المراجعة الرقابية والتقييم الخاصة بالبنك، بما يتماشى مع توجيهه بشأن المخاطر المناخية والبيئية والمعايير الأخرى ذات الصلة، ودمج المخاطر المناخية في التقارير الخاصة بالإجراءات الداخلية بشأن كفاية رأس المال وتقييمه. ومع الوقت، قد ينظر بنك المغرب بعين الاعتبار في دمج هذه المخاطر بصورة أكبر في الإجراءات الداخلية بشأن كفاية رأس المال وتقييمه وإطار الاختبار المناسب والسليم. وسيحدد بنك المغرب أيضاً الإجراءات التنظيمية المحتملة والمطلوبة لمعالجة الفجوات الحرجة في البيانات حول المخاطر المناخية، بما في ذلك الإجراءات التي قد تشمل واضعي السياسات خارج نطاق بنك المغرب، مثل متطلبات الإفصاح وإعداد التقارير للشركات والتصنيف الأخضر. واستناداً إلى التحليل الأولي للمخاطر المناخية الوارد في هذا التقرير، يقوم بنك المغرب بتقييم ما إذا كان إطار البنك للرصد والمتابعة والتقييم التحوطي على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي بحاجة إلى تحديث لتضمين المخاطر المناخية المحددة هيكلياً. وفي المرحلة المقبلة، سيتم إيلاء اهتمام خاص لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الإدارة الفعالة (التدبير الفعال) للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وراقبتها لضمان الاتساق مع المعايير العالمية.

وبناء على النتائج التي توصل إليها هذا التقرير، تم تحديد مجموعة متنوعة من التوصيات على صعيد السياسات لمواصلة تقييم وتدبير المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ بالنسبة للقطاع البنكي. ويحدد الجدول 1 مجموعة من الخيارات على مستوى السياسات، والسلطات التي قد تكون مسؤولة عن تنفيذها، والإطار الزمني المؤقت لوضع السياسات. ويتضمن القسم 5 مزيداً من التفاصيل عن السياق الخاص بالمقترحات المبدئية المتعلقة بالسياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز تدبير المخاطر ذات الصلة بالمناخ وتعزيز الحماية المالية ضد مخاطر المناخ والكوارث.

الجدول أ

توصيات بشأن السياسات لتقييم وتدابير مخاطر المناخ التي تواجه القطاع البنكي

الإطار الزمني	السلطات المختصة	التوصيات الخاصة بالسياسات
المدى القصير	بنك المغرب	<ul style="list-style-type: none"> الاستمرار في تحسين فهم وتدابير المخاطر المالية ذات الصلة بالمناخ من خلال تحديث تحليل المخاطر حسب الحاجة، وجمع البيانات ووضع المؤشرات اللازمة لرصد ومتابعة المخاطر المناخية الرئيسية، والاستمرار في بناء القدرات المؤسسية.
المدى المتوسط	بنك المغرب	<ul style="list-style-type: none"> وضع خطة لزيادة دمج تحليل المخاطر المناخية في إطار بنك المغرب للرصد والمتابعة والتقييم التحوطى على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.
المدى القصير	بنك المغرب	<ul style="list-style-type: none"> وضع إرشادات رقابية أكثر تفصيلاً للقطاع البنكي لتعزيز تدبير المخاطر المناخية، بناء على التوجيه رقم W/2021/5.
المدى المتوسط	بنك المغرب	<ul style="list-style-type: none"> النظر في إجراء مراجعة رقابية متخصصة بشأن المناخ أو رقابة ميدانية على المؤسسات المعرضة لمخاطر عالية.
المدى القصير	الوزارات التنفيذية (على سبيل المثال، وزارة المالية ووزارة الطاقة) وبنك المغرب	<ul style="list-style-type: none"> معالجة فجوات البيانات التي تحد من قدرة السلطات والمؤسسات المالية على تقييم وقياس المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.
المدى القصير	الوزارات التنفيذية، وبنك المغرب	<ul style="list-style-type: none"> التعاون مع الوزارات والسلطات المعنية لتقديم إرشادات مناخية تستشرف المستقبل لتوفير المعلومات اللازمة في إطار الممارسات المتعلقة بصنع القرار وتدابير المخاطر على المدى الطويل.
المدى القصير	بنك المغرب، ووزارة المالية، ووزارة البيئة	<ul style="list-style-type: none"> تحفيز تطوير وتنمية أسواق التأمين الخاصة وأو البرامج العامة لتحويل مخاطر المناخ والكوارث (خاصةً إلى شركات إعادة التأمين العالمية).

*ملاحظة: المدى القصير (1-3 سنوات)، والمدى المتوسط (3-5 سنوات)

